

قياس أثر النفقات العامة على البطالة في الجزائر

Measuring the impact of public expenditure on unemployment in Algeria

ط/د: عزري حميد¹، أ.د: خوني رايح²

hamidazri1985@gmail.com

¹ جامعة محمد خيضر - بسكرة،

khouni28302@yahoo.com

² جامعة محمد خيضر - بسكرة،

تاريخ النشر: 2018/12/31

تاريخ القبول: 2018/12/25

تاريخ الاستلام: 2018/11/23

الملخص:

تبحث هذه الدراسة أثر الانفاق العام على البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2015)، من خلال اختبار العلاقة السببية بين النفقات العامة والبطالة، حيث تهدف إلى تسليط الضوء على النفقات العامة وتحديد أثرها على البطالة في الجزائر على مدى السنوات الماضية.

اختبرت الدراسة فرضية أن هناك علاقة سببية بين المتغيرين، واتجاهها هو من النفقات العامة إلى البطالة، واستخدمت الدراسة لاختبار ذلك اختبار الاستقرار باستخدام اختبار ديكي فولر الموسع ADF، وأخيرا اختبار السببية جرانجر، وتوصلت الدراسة إلى أنه إذا تغير النفقات العامة فإن البطالة لا تتغير، وكذلك فإن تغير البطالة لا يؤدي إلى تغير النفقات العامة.

الكلمات المفتاحية: النفقات العامة، البطالة، الاستقرار، التكامل المشترك، السببية.

تصنيف JEL: C52، H50، J46.

Abstract :

This study examines the effect of public expenditure on unemployment in Algeria during the period 2015-1990 by examining the causal relationship between public expenditures and unemployment. It aims to shed light on public expenditure and its impact on unemployment in Algeria over the past years.

The study examined the hypothesis that there is a causal relationship between the two variables, and its direction is from public expenditure to unemployment, and the study used to test the stability test using the ADF and finally the causality of Granger. The study concluded that if public expenditure changes, unemployment will not change, The change in unemployment does not lead to a change in public expenditure.

Keywords: Public expenditure, unemployment, stability, co-integration, causality.

Jel Classification Codes: C52، H50، J46.

Résumé:

Cette étude examine l'effet des dépenses publiques sur le chômage en Algérie entre 2015 et 1990 en testant le lien de causalité entre dépenses publiques et chômage, dans le but de faire la lumière sur les dépenses publiques et leur impact sur le chômage en Algérie au cours des dernières années.

L'étude a testé l'hypothèse selon laquelle il existait une relation de cause à effet entre les deux variables, allant des dépenses publiques au chômage, et l'étude utilisée pour muserez le test de stabilité à l'aide du FAD et enfin la causalité de Granger. Le changement au chômage n'entraîne pas de modification des dépenses publiques et vice versa.

Mots-clés: Dépenses publiques, chômage, stabilité, co-intégration, causalité.

Codes de classification de Jel: C52، H50، J46.

المؤلف المرسل: ط/د/عزري حميد، الإيميل: hamidazri1985@gmail.com

1-مقدمة

يعد الاقتصاد الجزائري ريعيا بامتياز، وهذا نظرا لاعتماده على الصادرات النفطية بشكل شبه كامل لتمويل نفقاته العامة، وتحقيق أهداف سياسته الاقتصادية، والتي من بين أهم أهدافها تحقيق مستويات تشغيل مرتفعة، وبالتالي تخفيض معدل البطالة إلى أدنى حد، ولقد شهدت الجزائر خلال الفترة (1990-1999) أزمة اقتصادية خانقة أدت إلى الحد من زيادة النفقات العامة، وبالتالي أصبحت المؤسسات العمومية تعيش وضعا ماليا خانقا أدى بها إلى الحد من التوظيف، فلجأت الجزائر إلى الصندوق النقد الدولي الذي نتج عنه التوقيع على اتفاقيتي التثبيت والتعديل الهيكلي، ما نتج عنه خصصة وحل المؤسسات العمومية، وبالتالي تسريح عشرات الآلاف من العمال وتفاقم حدة البطالة وزيادة معدلاتها بشكل كبير، إلا أن زيادة أسعار النفط في الأسواق الدولية أدت إلى انتعاش الاقتصاد الجزائري وزيادة مداخيله، فاعتمدت الجزائر سياسة إنفاقية توسعية وذلك من خلال الارتفاع الكبير في حجم النفقات الاستثمارية العامة، ترجمت في المشاريع الاستثمارية المعتمدة، بداية من برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، ثم البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)، وصولا إلى برنامج توطيد النمو (2010-2014)، ما أدى إلى خفض معدل البطالة إلى مستويات متدنية.

ومن هنا تظهر أهمية هذا البحث من خلال الدور الذي تلعبه النفقات العامة في التأثير على البطالة، لذا لابد من دراسة العلاقة بينهما، وطرحت الدراسة الإشكالية التالية: ماهو أثر النفقات العامة على البطالة في الجزائر خلال الفترة (2015-1990)؟

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل وقياس العلاقة بين النفقات العامة والبطالة في الجزائر خلال الفترة الزمنية (1990-2015)، منطلقا من فرضية أن هناك علاقة سببية بين المتغيرين، واتجاهها هو من النفقات العامة إلى البطالة، ولقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي للتعرف على معالم مشكلة الدراسة، وتحديد أسبابها، وتحليل العلاقة النظرية بين المتغيرين، بالإضافة إلى المنهج الكمي، للتعرف على تطور الظاهرتين في الجزائر، وأخيرا الاعتماد على المنهج الاستقرائي من خلال استخلاص النتائج وتعميمها.

وقد تناولت هذه الدراسة من خلال ثلاثة محاور، الأول يهتم مفاهيم حول النفقات العامة والبطالة، اما الثاني فيدرس تطور النفقات العامة والبطالة في الجزائر خلال فترة الدراسة، اما المحور الثالث فخصص للدراسة القياسية لأثر النفقات العامة على البطالة.

2-المحور الأول: الإطار النظري للنفقات العامة والبطالة

من خلال المحور الأول يتم تقديم بعض المفاهيم التي تخص النفقات العامة والبطالة.

1-2 النفقات العامة

1-1-2 تعريف النفقات العامة

تعرف النفقة العامة على أنها مبلغ معين من النقود يخرج من الذمة المالية للدولة أو أحد هيئاتها ومصالحها العامة قصد إشباع إحدى الحاجات العامة¹(فتحي عواد، 2013)، كما تعرف أنها مبلغ نقدي ينفقه شخص عام بغرض تحقيق مصلحة عامة.

2-1-2 قواعد النفقات العامة

تحكم النفقة العامة مجموعة من القواعد والضوابط حتى تستطيع تحقيق الأهداف والاثار المرجوة منها، ويصنف علماء المالية العامة هذه القواعد إلى أربعة:

1-2-1-2 قاعدة المنفعة: يهدف الانفاق الحكومي إلى تحقيق أقصى منفعة ممكنة، ويمكن القول أن هذا المبدأ يتحقق إذا كانت المنفعة المتحققة من المنفعة الحدية متساوية في كل حالة من حالات الانفاق، أي أن المنفعة التي يحصل عليها الأفراد من النفقة الحدية في أي مجال يجب أن تكون متساوية مع المنافع التي تعود عليهم فيما لو أنفقت هذه النفقة في أي مجال آخر²(سعيد عبيدي، 2011).

2-2-1-1-2 قاعدة الاقتصاد: والمقصود بها الابتعاد عن الإسراف والتبذير الذي يؤدي إلى ضياع الأموال العامة كان من الممكن توجيهها إلى مجالات أخرى أكثر فائدة، بالإضافة إلى أن هذه الحالة تضعف الثقة العامة في مالية الدولة ويعطي للمكلفين بدفع الضريبة مبررا للتهرب منها³ (طاقة والعزاوي ، 2010).

2-2-1-2-3 قاعدة الترخيص: يعني ذلك أي نفقة لا تعتبر نفقة عامة إلا إذا سبق ذلك موافقة السلطات العمومية المختصة، وهو ما يميز النفقة العامة عن النفقة الخاصة، لضمان تحقيق أقصى منفعة عامة ممكنة وتجنب أي تبذير للمال العام.

2-2-1-2-4 قاعدة الفائض: من وجهة نظر F.Shirras تشير قاعدة الفائض إلى التحقق من أن النفقات العامة لا تتجاوز الإيرادات العامة، حيث يتعين على الحكومة مثل الأفراد العاديين أن تحافظ على نفقاتها ضمن الحدود المطلوبة والمسموح بها، ولكن المليون الجدد لا يوافقون تماما على هذه القاعدة، ذلك لأن عجز الميزانية يعتبر حالة ضرورية لتحفيز الطلب الكلي والإنتاج خلال فترات الكساد، كما أن الدول النامية تحتاج إلى إنفاق المزيد من الأموال بشكل يتجاوز إيراداتها من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية⁴ (معط الله ، 2015).

2-3-1-3-1 أقسام النفقات العامة:

تتعدد وتنوع تقسيمات النفقات العامة تبعا لتطور الدولة ومهامها، حيث يقسم المشرع الجزائري النفقات العامة إلى:

2-3-1-1-1 نفقات التسيير⁵ (محزري، 2010): يقصد بها تلك النفقات الضرورية لسيير أجهزة الدولة، والمتكونة أساسا من أجور الموظفين ومصاريف صيانة، البنايات الحكومية.... وبالتالي لا يمكننا ملاحظة أية قيمة مضافة منتجة تحملها هذه النفقات للاقتصاد الوطني، وتجمع نفقات التسيير إلى أربعة أبواب هي:

-أعباء الدين العام والنفقات المحسومة من الإيرادات.

-تخصيصات السلطات العمومية.

-النفقات الخاصة بوسائل المصالح.

-التدخلات العمومية.

2-3-1-2-2 نفقات الاستثمار: وهي نفقات تكوين وتحصيل رأس المال الثابت من المخزونات، الأراضي، وكذا الأصول غير المادية، والهدف منها توسيع الطاقة الإنتاجية لتحقيق النمو الاقتصادي، وتوصف نفقات الاستثمار بأنها مرنة وتستجيب لتقلبات القدرة المالية للدولة بسرعة، في حين أن النفقات الجارية أقل مرونة ولا تبدي استجابة واضحة لتقلبات القدرة المالية للدولة⁶ (بودخد ، 2010).

ويمكن تقسيم النفقات العامة وفقا لمعيار التكرار والدورية إلى:

2-3-1-1-2 نفقات عادية: وهي النفقات التي تتكرر بصورة دورية ومنتظمة في الميزانية العامة للدولة، مثل رواتب الموظفين، والنفقات الضرورية لسيير الإدارات العمومية، ولا يقصد بالتكرار هنا ليس تكرار مبالغها من ميزانية لأخرى، بل تكرار نوعها.

2-3-1-2-2 نفقات غير عادية: وهي النفقات التي لا تتكرر بصورة دورية ومنتظمة في الميزانية العامة للدولة، مثل النفقات الموجهة لمخلفات الكوارث الطبيعية.

2-2- البطالة

2-2-1- تعريف البطالة

يمكن تعريف البطالة على أنها تلك الحالة التي تنطبق على وجود أشخاص قادرين على العمل، وراغبين فيه، وبيحثون عنه، وموافقين على العمل عند مستوى الأجر السائد، ولكنهم لا يجدون هذا العمل بالنوع والمستوى المطلوبين، في مجتمع معين لفترة زمنية معينة، وتحدث البطالة نتيجة للقيود التي تفرضها حدود الطاقة والقدرة الاستيعابية لاقتصاد هذا المجتمع⁷ (داداي عدون، 2010).

من هذا المنطلق يمكن التمييز بين بعدين للبطالة هما⁸ (علي نجا، 2005):

2-1-2-1-البعد الأول: يتمثل في عدم استخدام الكامل للقوة المتاحة في حالي البطالة السافرة والبطالة الجزئية، وتمثل البطالة السافرة في وجود أفراد قادرين على العمل وراغبين فيه، ولا يجدون فرصا للعمل، وبالتالي لا يشاركون في عملية الإنتاج، وهذا هو الشكل الظاهر للبطالة كما وضحه المفهوم الرسمي، بينما البطالة الجزئية تتمثل في الأفراد الذين يعملون دون المعدل المتوسط أو الطبيعي المتعارف للعمل، مثل العمل لساعات محدودة في اليوم، أو لساعات محدودة في الأسبوع أو لأشهر محدودة في السنة، مثل العمالة الموسمية، وبالتالي يكون العمل في حالة البطالة الجزئية أقل من متوسط الوقت المتعارف عليه في المجتمع.

2-1-2-2-البعد الثاني: يتمثل في الاستخدام غير الأمثل للقوة العاملة، مما يترتب عليه أن تكون الإنتاجية المتوسطة للفرد أقل من حد أدنى معين، وبالتالي فإن هذا النوع من البطالة يتحقق عندما تكون إنتاجية الفرد منخفضة عن الإنتاجية المتوسطة المتعارف عليها، وتعد ظاهرة البطالة المقنعة المثال الواضح على ذلك، وهي تشير إلى الحالة التي يمكن فيها سحب عدد من العمال من العملية الإنتاجية دون حدوث أي نقص يذكر في الناتج الكلي أو قد يزداد الناتج الكلي، وبدون إحداث أي تغيرات في الفنون الإنتاجية المستخدمة.

2-2-2-أسباب ظاهرة البطالة:

بالرغم من اختلاف أسباب البطالة من اقتصاد إلى آخر إلا أنه عموما يمكن أن تتشابه هذه الأسباب، ويمكن ذكر أهمها⁹ (عبادة حسين، 2012):

- في الاقتصادات الرأسمالية المتقدمة تعتبر البطالة جزءا من حركة الدورة الاقتصادية، بمعنى أنها بحدّة تظهر في فترات الركود وتختفي نسبيا مع مرحلة الانتعاش.

- أن البطالة أصبحت منذ حوالي نصف قرن مشكلة هيكلية، فبالرغم من تحقق الانتعاش والنمو الاقتصادي، فهي تتفاقم من سنة لأخرى.

- أن الدول التي كانت اشتراكية والتي لم تعرف بطالة أبدا، بدأت جيوش العاطلين فيها تتزايد من سنة لأخرى في غمار عملية التحول إلى النظام الرأسمالي.

- إخفاق خطط وجهود التنمية في الدول النامية.

- إخفاق تطبيق برامج وسياسات الإصلاح الاقتصادي.

- التوجيه غير السليم للموارد المالية.

2-3-آلية تأثير النفقات العامة على مستوى البطالة

اختلفت المدارس الاقتصادية في تحليل العلاقة بين الإنفاق العام والبطالة، ويمكن حصرها فيما يلي:

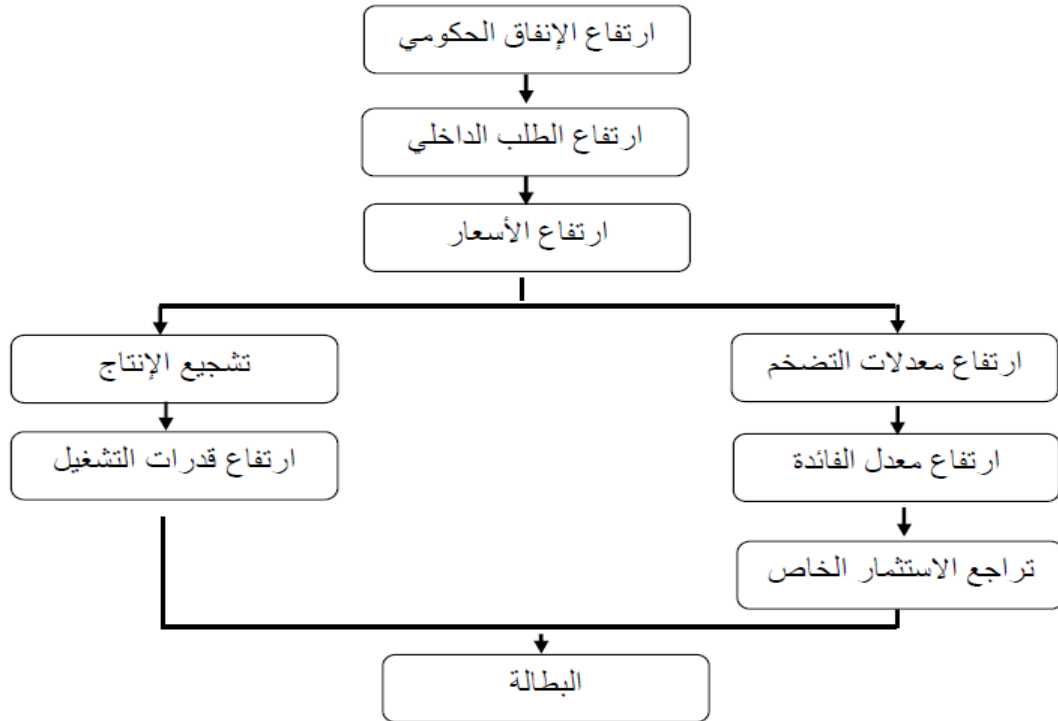
2-3-1-نظرة المدرسة الكلاسيكية للعلاقة بين الإنفاق العام والبطالة

يهمل الاقتصاديون الكلاسيك العلاقة بين النفقات العامة والبطالة، لأنهم يتصورون أن الاقتصاد دائما في حالة الاستخدام التام وهي الحالة التي يكون فيها الإنتاج أعظمي واستغلال عوامل الإنتاج مثاليا والبطالة منعدمة، أي أن اقتصادهم بإمكانه أن يوفر مناصب شغل لكل بطل يرغب في أن يشتغل¹⁰ (بلعباس وزكان، 2011).

2-3-2-نظرة المدرسة الكينزية للعلاقة بين الإنفاق العام والبطالة

حسب المدرسة الكينزية يمكن للدولة التقليل من ظاهرة البطالة إلى أقصى الحدود الممكنة من خلال سياسة الإنفاق الحكومي، إذ أن وجود بطالة متزايدة معناه انخفاض الطلب الكلي الفعال، مما يؤثر سلبا على رغبة المنتج في التوسع في الإنتاج بسبب انخفاض الأسعار، كما يمكن أن يؤدي إلى إيقاف بعض خطط الإنتاج، مما يدخل الاقتصاد في حلقة مفرغة من البطالة وانخفاض الطلب الكلي¹¹ (وليد عافر، 2010). وهنا تتدخل الدولة عن طريق اتباع سياسة إنفاقية توسعية، حيث تؤدي هذه الأخيرة إلى زيادة الطلب الداخلي على السلع والخدمات، وبالتالي تنشيط الإنتاج، مما يستدعي توفير بعض الشروط منها وجود رأس مال مفعّل تجنباً لتأخر العرض الإنتاجي عن الطلب، كل هذه التطورات تساهم في الطلب على العمل الذي بدوره يخفض من معدل البطالة¹² (بن عزة، 2015)، غير أن هذا الانتظار يجب ألا يطول كثيرا لأن ذلك من شأنه أن يدفع

بمعدلات التضخم إلى الارتفاع، ومنه ارتفاع أسعار الفائدة على الإقراض، وتقلص هامش حركة الاستثمارات الخاصة، مما يؤدي إلى تباطؤ النمو الاقتصادي، وبالتالي التأثير على معدل البطالة سلباً¹³ (مقراني، 2015)، والشكل التالي يوضح هذه الآلية. الشكل رقم (01) أثر الانفاق العام على البطالة وفقاً للمدرسة الكينزية.



المصدر: مقراني حميدة، مرجع سابق، ص 81.

2-3-3- نظرية المدرسة النقدية للعلاقة بين الإنفاق العام والبطالة

يرى رواد هذه المدرسة وعلى رأسهم "ميلتون فريدمان"، أن السياسة النقدية هي الأكثر فعالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ومجابهة ظاهرتي التضخم والبطالة وخلق مناصب شغل، حيث يعتقدون دائماً أن الإفراط في تطبيق سياسات مالية توسعية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي يكلف الخزينة العمومية تكلفة باهظة تتمثل في عجز الموازنة وما ينجر على ذلك من مشاكل تلحق بالاقتصاد يسببها الدين العام¹⁴ (بلعباس وزكان، 2011).

3- المحور الثاني: تطور النفقات العامة والبطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2015)

3-1- تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-2015)

عرفت النفقات العامة في الجزائر تطوراً كبيراً خلال الفترة الزمنية (1990-2015)، وعلى ذلك يمكن تقسيم هذه الفترة إلى فترتين:

3-1-1- تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-1999):

تميزت هذه الفترة بتصاعد معدل نمو النفقات العامة، والذي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالظروف الاقتصادية والسياسة التي عرفت الجزائر، ويمكن تقسيم هذه الفترة إلى مرحلتين:

3-1-1-1- المرحلة الأولى (1990-1995): شهدت هذه الفترة توقيع الجزائر على اتفاق الاستعداد الائتماني مع الصندوق النقد الدولي، حيث انتقلت النفقات العامة من 142.5 مليار دينار إلى 589.09 مليار دينار، ومصدر هذا الارتفاع زيادة في كتلة الأجور للموظفين، وكذا تسديد المديونية.

3-1-1-2- المرحلة الثانية (1996-1999): شهدت هذه المرحلة دخول الجزائر في إصلاحات هيكلية فرضها الصندوق النقد الدولي، وعرفت النفقات العامة خلال هذه الفترة زيادات طفيفة، حيث انتقل حجم النفقات العامة من 724.61 سنة 1996

إلى 875.74 مليار دينار، لتتخفص سنة 1999 إلى 774.7 مليار دينار، وتميزت الفترة (1996-1999) بسعي الدولة إلى تقليص تطور النفقات العامة بهدف خفض حجم الطلب الكلي، والسماح بتشكيل موارد مالية لازمة لإعادة هيكلة المؤسسات العامة وتطهير البنوك¹⁵ (معط الله، 2015).

ويمكن تتبع تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-1999) من خلال الجدول رقم (1)

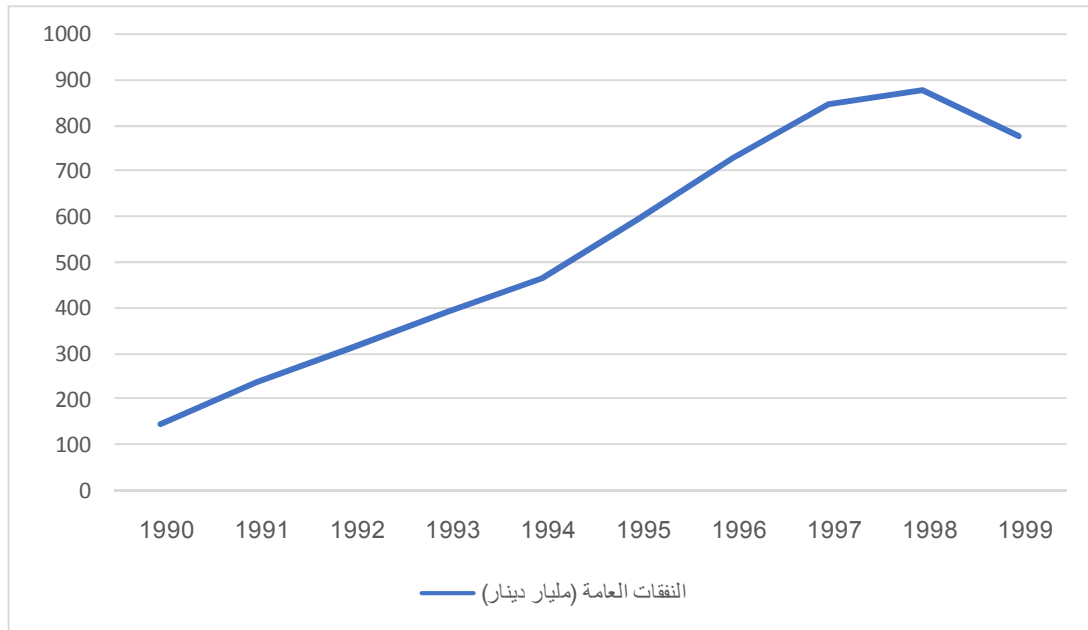
الجدول رقم (1): تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-1999)

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
النفقات العامة (مليار دج)	142.5	235.3	308.7	390.5	461.9	589.09	724.61	845.2	875.74	961.8

المصدر: تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، 2005، ص 146.

ويمكن ترجمة معطيات الجدول السابق في الشكل التالي:

الشكل رقم (02): تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-1999)



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات الجدول رقم (1)

2-1-3- تطور النفقات العامة خلال الفترة (2000-2015):

خلال هذه المرحلة عرفت الجزائر توسعا كبيرا في النفقات العامة نتيجة البرامج الاستثمارية المطبقة بداية برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) حيث رصد له حوالي 525 مليار دينار، ثم البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009) بمبلغ تجاوز 4200 مليار دينار، وصولا إلى برنامج توطيد النمو (2010-2014) بمبلغ 21214 مليار دينار، وخلال هذه المرحلة انتقلت النفقات العامة من 1178.1 مليار دينار، إلى 2052 مليار دينار سنة 2005، لتصل في سنة 2010 إلى 4466.9 مليار دينار، لتستقر عند مبلغ 7656.3 مليار دينار سنة 2015، ويمكن تفسير هذه الزيادة الكبيرة في النفقات العامة بالدرجة الأولى إلى ارتفاع أسعار النفط في السوق الدولية، حيث انتقل من 27.90 دولار للبرميل إلى 102.58 دولار للبرميل.

ويمكن رصد تطور حجم النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2015) من خلال الجدول رقم (2)

الجدول رقم (2): تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)

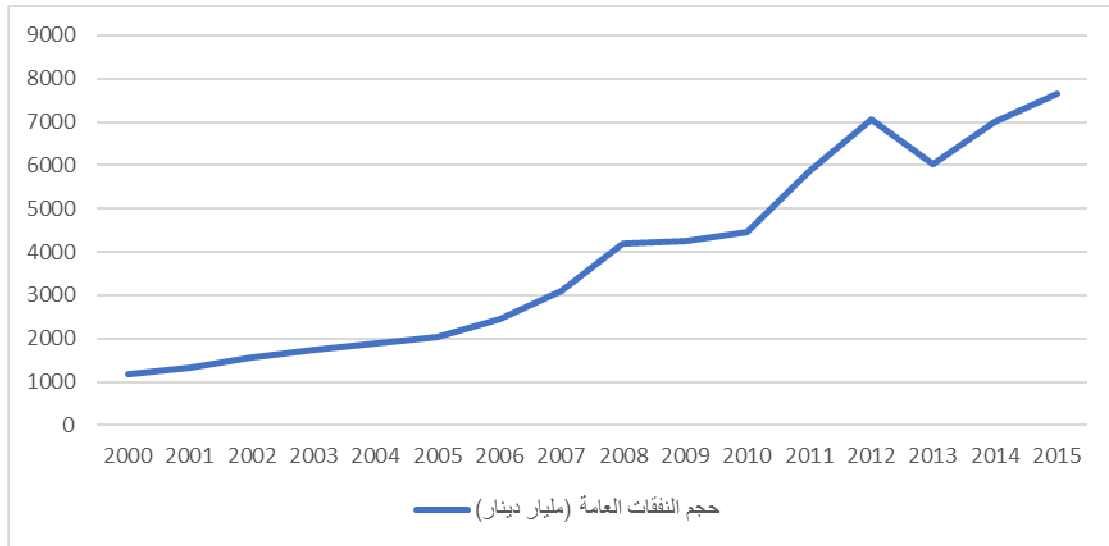
السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
النفقات العامة (مليار دج)	1178.1	1321	1550.6	1752.8	1891.8	2052	2453	3108.5	4191	4242.3
السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015				
النفقات العامة (مليار دج)	4466.9	5853.6	7058.1	6024.2	6995.7	7656.3				

المصدر: تقارير بنك الجزائر، 2000، 2004، 2008، 2014

-صندوق النقد الدولي، احصائيات حول الجزائر لسنة 2016، تقرير رقم 16-127، ص 31.

ويمكن ترجمة معطيات الجدول السابق في الشكل رقم (03).

الشكل رقم (03): تطور الانفاق العام في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات الجدول رقم (2)

2-3- البطالة في الجزائر

1-2-3- تعريف البطالة حسب الديوان الوطني للإحصاء

يعتبر الديوان الوطني للإحصاء الشخص بطالا إذا توفرت فيه الخصائص التالية¹⁶ (جليط ، 2016):

-أن يكون في سن يسمح له بالعمل بين 15 و 60 سنة.

-لا يملك عملا عند إجراء التحقيق الإحصائي عن عدد البطالين في الدولة، وتشير إلى أن الشخص الذي لا يملك عملا هو الشخص الذي لم يزاوّل عملا ولو لمدة ساعة واحدة خلال فترة إجراء التحقيق.

-أن يكون في حالة بحث عن عمل، حيث أنه يكون قد قام بالإجراءات اللازمة للعثور على منصب شغل لكنه لا يستطيع العثور عليه وأن يكون على استعداد تام للعمل ومؤهلا لذلك.

2-2-3- أسباب البطالة في الجزائر:

من أهم الأسباب التي أدت إلى تفاقم مشكلة البطالة في الجزائر يمكن تشخيصها فيما يلي¹⁷ (بوزار، 2014):

-تدخل الدولة في السير العادي لعمل السوق الحرة وخاصة فيما يخص تدخلها لضمان حد أدنى للأجور، إذ أن تخفيض الأجور والضرائب هما الكفيلان بتشجيع الاستثمار بالتالي خلق الثروات وفرص العمل.

-اعتماد الاقتصاد الجزائري على قطاع المحروقات وضعف القطاعات الباقية التي لا تمثل سوى 2% من الميزان التجاري الجزائري.

-عزوف الرأسماليين عن الاستثمار إذا لم يؤدي الإنتاج إلى ربح كافٍ يلبي طموحاتهم.

-التزايد السكاني الكبير في الجزائر.

-التزايد المستمر في استعمال الآلات وارتفاع الإنتاجية مما يستدعي خفض مدة العمل وتسريح العمال.

-الأزمة الأمنية التي عصفت بالبلاد وأدت إلى تراجع مستوى الاستثمار الداخلي أو القادم من الخارج والذي يعتبر من أهم العناصر للقضاء على البطالة.

2-3- تطور البطالة في الجزائر خلال الفترة 1990-2016:

عرفت معدلات البطالة خلال هذه الفترة تذبذبات كثيرة، حيث يمكن تقسيمها إلى مرحلتين أساسيتين:

1-3-2- المرحلة الأولى (1990-1999): إن الأزمة التي عرفها الاقتصاد الجزائري نتيجة انخفاض أسعار النفط، وعجز

المؤسسات، أدى إلى خفض معدلات الزيادة في الأجور، وخفض وأحيانا تجميد توظيف خريجي معاهد التكوين والجامعات

بداية التسعينات، وبالتالي زيادة نسبة البطالة، كما لعبت برامج التثبيت والتعديل الهيكلي التي باشرتها الجزائر بالاتفاق مع الصندوق النقد الدولي إلى تفاقم أزمة البطالة في البلاد، حيث أدت إلى الحل والتصفية وإعادة الهيكلة لآلاف المؤسسات الاقتصادية، فخلال الفترة (1994-1998) تم تسريح 212960 عامل. فانتقل معدل البطالة من 19.7% سنة 1990 إلى 23.2% سنة 1993، ثم ترتفع إلى 27.99% سنة 1996، لتصل إلى 29.29% سنة 1999، والجدول التالي يوضح تطور نسبة البطالة في الجزائر خلال الفترة 1990-1999.

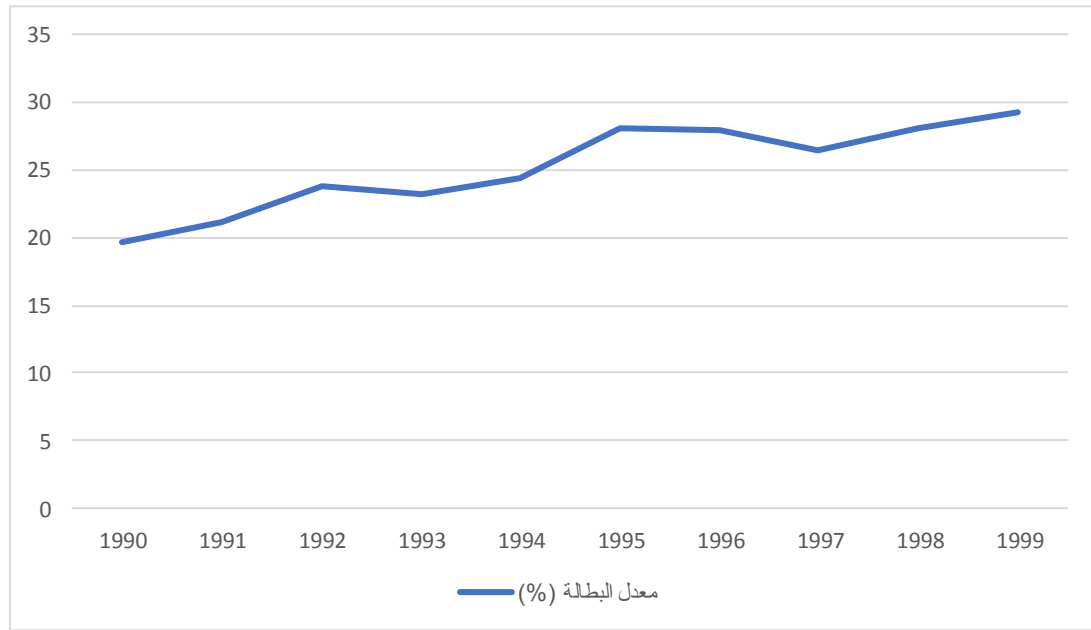
الجدول رقم (3) تطور نسبة البطالة في الجزائر خلال الفترة 1990-1999.

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
معدل البطالة (%)	19.7	21.2	23.8	23.2	24.36	28.1	27.99	26.41	28.13	29.29

المصدر: تقارير الديوان الوطني للإحصاء (ONS)

ويمكن ترجمة معطيات الجدول رقم (3) من خلال الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (04): تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-1999)



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات الجدول رقم (3)

2-3-2-3- المرحلة الثانية (2000-2015): شهدت هذه الفترة انخفاض كبير ومستمر تقريبا في معدلات البطالة في الجزائر، حيث انخفضت من نسبة 29.5% سنة 2000، إلى 17.7% سنة 2004، لتصل إلى 11.3% سنة 2008، ثم تسجل أدنى نسبة لها خلال الفترة وذلك سنة 2013 بـ 9.8%، لتستقر سنة 2015 عند نسبة 11.2%، ويعزو هذا الانخفاض في معدل البطالة إلى¹⁸ (رحيم، 2013):

- التحسن النسبي في مناخ الاستثمار بعد أزمة التسعينيات الأمنية، مع ما رافق ذلك من إجراءات تحفيزية لدعم الاستثمار.
- تكثيف التدابير المتعلقة بدعم التشغيل، وخاصة دعم تشغيل الشباب، سواء ما تعلق منها بإنشاء المؤسسات الصغيرة والمصغرة، أو ما تعلق بدعم العمل المأجور.

- اعتماد برنامج الإنعاش الاقتصادي من طرف الدولة منذ 2001، والذي تم تطبيقه في شكل مخططات تنموية.
الا ان ما يميز سياسية التشغيل المعتمدة في الجزائر هو أن تخفيض معدل البطالة كان عن طريق الإنفاق العام، واستعمال المشاريع ذات الكثافة العمالية العالية، وعليه وبمجرد انتهاء هذه المشاريع والمربطة بهذه البرامج الإنعاشية ستعود معدلات البطالة إلى الارتفاع، لأن مناصب الشغل المتوفرة حاليا أغلبها مناصب مؤقتة، وأغلبها في قطاع الخدمات خاصة التجارة والنقل والتوزيع، وبالتالي هي قطاعات لا توفر قيمة حقيقية إضافية يمكن للجزائر الاعتماد عليها فيما بعد¹⁹ (هوارى وقاسم، 2013).

والجدول التالي يوضح تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)

الجدول رقم (4): تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)

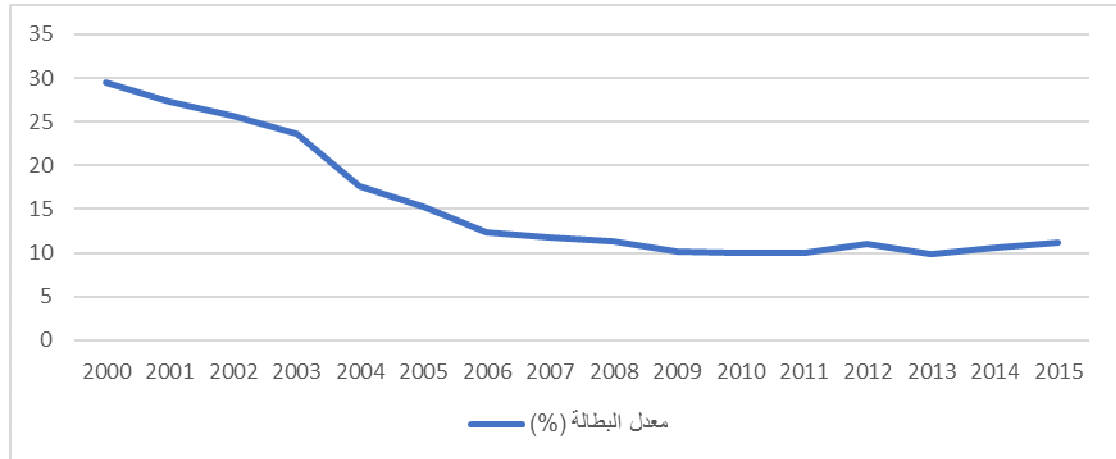
السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
معدل البطالة (%)	29.5	27.3	25.7	23.7	17.7	15.3	12.3	11.8	11.3	10.2
السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015				
معدل البطالة (%)	10	10	11	9.8	10.6	11.2				

المصدر:- تقرير بنك الجزائر، 2000، 2004، 2008، 2014.

-صندوق النقد الدولي، احصائيات حول الجزائر لسنة 2016، تقرير رقم 16-127، ص 4.

ويمكن ترجمة معطيات الجدول رقم (4) من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (05): تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)



المصدر: من الباحثين بناء على معطيات الجدول رقم (4)

4-المحور الثالث: الدراسة القياسية لأثر الانفاق العام على البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2015)

1-4- اختبار الاستقرار باستخدام اختبار ديكي فولر الموسع ADF

تعمل اختبارات ديكي فولر على البحث على الاستقرار من عدمها لسلسلة زمنية معينة، وذلك بتحديد مركبة الاتجاه العام، سواء كانت تحديدية أو عشوائية، لعرض هذا الاختبار نبدأ بنموذج السير العشوائي التالي الذي يسمى بنموذج الانحدار الذاتي من الدرجة الأولى، والذي يكتب على الشكل التالي²⁰ (شيخي، 2011):

$$y_t = y_{t-1} + \varepsilon_t$$

ولقد جرت العادة على اجراء اختبار Dickey-Fuller باستخدام عدد من صيغ الاختبار:

$$\Delta y = \lambda y_{t-1} + \varepsilon_t$$

$$\Delta y = \lambda y_{t-1} + c + \varepsilon_t$$

$$\Delta y = \lambda y_{t-1} + c + bt + \varepsilon_t$$

وفي كل صيغة من الصيغ الثلاث تكون الفرضيات من الشكل:

$$H_0: \lambda = 0$$

$$H_1: \lambda \neq 0$$

حسب الفرضية H_0 فإن القواعد الإحصائية الاعتيادية من غير الممكن تطبيقها من أجل الاختبار. لذلك عمد ديكي وفولار إلى دراسة التوزيع التقاربي للمقدر $\hat{\lambda}$ وذلك بمساعدة محاكاة مونتي-كارلو، حيث جدولوا القيم الحرجة من أجل عينات ذات أطوال مختلفة، هذه الجداول شبيهة بجدول ستودنت، وفي حالة وجود مشكلة الارتباط الذاتي بالحد العشوائي ε_t فإن الصيغة الملائمة للاستخدام هي اختبار ديكي-فولار المطور²¹ (شيخي، 2011).

وباستخدام بيانات الجدول رقم (1) و(2) و(3) و(4) نجد النتائج التالية:

الجدول رقم (5): نتائج اختبارات جذر الوحدة لسكون السلاسل الزمنية الاصلية

ADF				
بدون حد ثابت واتجاه عام	مع حد ثابت	مع حد ثابت واتجاه عام	القيم	السلسلة الزمنية
3.288088	2.563876	0.676269-	المحسوبة	الانفاق العام
1.95502-	2.998064-	3.622033-	الحرحة	
0.911983-	0.830802-	2.177921-	المحسوبة	البطالة
1.955681-	2.991878-	3.612199-	الحرحة	

المصدر: من اعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج *EvIEWS 09*

من خلال الجدول أعلاه الخاص باختبار ADF لجذر الوحدة، نلاحظ أن القيم المحسوبة للاختبار أكبر من القيم الحرجة عند مستوى المعنوية 5%، هذا بالنسبة للسلسلة الزمنية الاصلية الخاصة بكل المتغيرين الانفاق العام والبطالة، وبالتالي نستنتج أن كل من السلاسل الزمنية الاصلية للمتغيرين الانفاق العام والبطالة غير مستقرين، ولذلك ننتقل إلى اختبار ديكي-فولر الموسع للفروق الاولى.

الجدول رقم (6) نتائج اختبارات جذر الوحدة لسكون السلاسل الزمنية الفروق الاولى

ADF				
بدون حد ثابت واتجاه عام	مع حد ثابت	مع حد ثابت واتجاه عام	القيم	السلسلة الزمنية
0.170734	0.888103-	6.173015-	المحسوبة	الانفاق العام
1.958088-	3.012363-	3.622033-	الحرحة	
2.929085-	2.963444-	2.889989-	المحسوبة	البطالة
1.955681-	2.991878-	3.612199-	الحرحة	

المصدر: من اعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج *EvIEWS 09*

من خلال الجدول يتبين أن القيم المحسوبة لاختبار ADF أقل من القيم الحرجة بالنسبة للنموذج الخاص بالسلسلة الزمنية للفروق الأولى مع الحد الثابت والاتجاه العام، أما بالنسبة للنموذج الخاص بالسلسلة الزمنية للفروق الأولى مع حد ثابت، وبدون حد ثابت واتجاه عام، فالقيم المحسوبة أكبر من الحرجة، كل ذلك عند مستوى معنوية 5%.

أما بالنسبة لمتغير البطالة، فيتبين أن القيم المحسوبة لاختبار ADF أقل من القيم الحرجة بالنسبة للنموذج الخاص بالسلسلة الزمنية للفروق الأولى بدون حد ثابت واتجاه عام، أما بالنسبة للنموذج الخاص بالسلسلة الزمنية للفروق الأولى مع حد ثابت، ومع حد ثابت واتجاه عام، فالقيم المحسوبة أكبر من الحرجة، كل ذلك عند مستوى معنوية 5%.

وبالتالي نستنتج أن كل من المتغيرين الانفاق العام والبطالة غير مستقرين في الفروق الأولى، ولذلك ننتقل إلى اختبار ديكي فولر الموسع للفروق الثانية.

جدول رقم (7) نتائج اختبارات جذر الوحدة لسكون السلاسل الزمنية للفروق الثانية.

ADF				
بدون حد ثابت واتجاه عام	مع حد ثابت	مع حد ثابت واتجاه عام	القيم	السلسلة الزمنية
5.420015-	5.448918-	5.176864-	المحسوبة	الانفاق العام
1.958088-	3.012363-	3.644963-	الحرحة	
6.952311-	6.803644-	6.854617-	المحسوبة	البطالة
1.956406-	2.998064-	3.622033-	الحرحة	

المصدر: من اعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج *EvIEWS 09*

من خلال الجدول رقم (4) نلاحظ أن القيم المحسوبة لاختبار ADF أقل من القيم الجدولية لكل النماذج، وبالتالي فإن السلسلة الزمنية لكلا المتغيرين مستقرتين عند الفروق الثانية.

2-4- اختبار وجود علاقة تكامل مشترك بطريقة أنجل-جرانجر

ظهرت تقنية التكامل المشترك في أواسط الثمانينات على يد أنجل (1983) وجرانجر (1987)، وارتكز تطورها قبل كل شيء على صحة فرضية استقرارية السلاسل الزمنية، وهي ناتجة عن عملية دمج بين تقنية بوكس-جينكينز والتقارب الحركي (الديناميكي) لنماذج تصحيح الخطأ. تركز هذه التقنية على السلاسل الزمنية غير المستقرة، في حين تكون التركيبات الخطية التي فيما بينها مستقرة، وجود التكامل المشترك مرتبط باختبارات الجذر الوحدوي للتحقق من استقرار السلاسل، كما تسمح هذه الاختبارات من التأكد من وجود تكامل مشترك أي التقارب بين سلاسل السلاسل الزمنية²² (شيخي، 2011).

وتستلزم طريقة أنجل-جرانجر المرور بخطوتين:

1-2-4- تقدير معادلة انحدار التكامل المشترك

بافتراضنا أن العلاقة بين المتغيرين علاقة خطية، وتطبيق طريقة المربعات الصغرى، تحصلنا على النتائج التالية:

الجدول رقم (6) نتائج تقدير معادلة الانحدار الخطي البسيط للمتغيرين

Dependent Variable: CHO Method: Least Squares Date: 02/20/18 Time: 22:20 Sample: 1 26 Included observations: 26				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DEP	-2.57E-05	3.65E-06	-7.026416	0.0000
C	0.258590	0.012797	20.20656	0.0000
R-squared	0.672893	Mean dependent var	0.192146	
Adjusted R-squared	0.659264	S.D. dependent var	0.075321	
S.E. of regression	0.043967	Akaike info criterion	-3.336953	
Sum squared resid	0.046394	Schwarz criterion	-3.240176	
Log likelihood	45.38039	Hannan-Quinn criter.	-3.309085	
F-statistic	49.37052	Durbin-Watson stat	0.325374	
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من اعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج *Eviews 09*

ومن خلال الجدول رقم (6) يمكننا كتابة معادلة الانحدار الخطي البسيط بين المتغيرين:

$$CHO = -0.0000257DEP + 0.258590$$

2-2-4- دراسة استقلالية بواقي التقدير

يتم استخراج سلسلة البواقي انطلاقاً من معادلة الانحدار الخطي البسيط بطريقة المربعات الصغرى بين المتغيرين الانفاق العام والبطالة، والتي تعبر عن العلاقة طويلة الأجل بينهما، ومن ثم نجري عليها اختبار ديكي-فولر الموسع.

الجدول رقم (7): نتائج اختبارات الجذر الوحدوي لبواقي التقدير

ADF			القيم	السلسلة الزمنية
بدون حد ثابت	مع حد ثابت	مع حد ثابت		
واتجاه عام	واتجاه عام	واتجاه عام	المحسوبة	بواقي التقدير
1.597878-	1.546148-	1.542292-	الحرية	
1.95502-	2.986225-	3.603202-		

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج *Eviews 09*

يوضح الجدول أعلاه أن عدم استقرارية بواقي معادلة الانحدار الخطي عند مقارنة القيم المحسوبة مع القيم المحسوبة لاختبار ADF، حيث اتضح أن القيم المحسوبة أكبر من القيم الجدولية لجميع النماذج عند مستوى معنوية 5%.

هذا يعني عدم وجود دليل احصائي على وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الاجل بين المتغيرين الانفاق العام والبطالة في الجزائر خلال فترة الدراسة، وبالتالي لا يمكن بناء نموذج لتصحيح الخطأ، أي أن تغيرات معدل البطالة في الجزائر خلال فترة الدراسة لا تعتمد على الانفاق العام.

3-2-4- اختبار السببية جرانجر

يستخدم نموذج جرانجر Granger في اغلب دراسات السلاسل الزمنية، ويطلق على العلاقة الزمنية بين المتغيرات الاقتصادية على أن التغير في القيم الحالية والماضية لمتغير ما يسبب التغير في متغير آخر، وطبقا لذلك فإن التغير في قيم x_t يتسبب بواسطة المتغير y_t إذا توقع قيمة x_t بدقة أكبر باستخدام القيمة السابقة لـ x_t إضافة إلى القيم السابقة لـ y_t بدلا من القيم السابقة لـ x_t فقط، فإذا كانت قيمة الاختبار الاحصائي لفيشر F اكبر من القيمة المحسوبة عندئذ يتم رفض فرضية y_t تسبب x_t حسب مفهوم جرانجر²³ (كامل علاوي ومحمد راهي، 2014).

ولتحديد اتجاه العلاقة بين متغيري الدراسة، أجرينا اختبار جرانجر لقيم متغيري الدراسة مع أخذ عدد فجوات زمنية يساوي الواحد (1)، حيث تحصلنا على النتائج التالية:

الجدول رقم (8) اختبار السببية لجرانجر

Pairwise Granger Causality Tests			
Date: 02/20/18 Time: 22:48			
Sample: 1 26			
Lags: 1			
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
DEP does not Granger Cause CHO	25	0.60861	0.4436
CHO does not Granger Cause DEP		3.07259	0.0935

المصدر: من اعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج *Eviews 09*

من الجدول نلاحظ أن قيمة فيشر المحسوبة الأولى (0.60861) أقل من قيمة فيشر الجدولية (4.26) عند مستوى معنوية 5%، ودرجة حرية 1 للبسط و24 للمقام، ومنه نقبل فرضية العدم بعدم وجود علاقة سببية من متغير الانفاق الحكومي إلى متغير البطالة، وما يعزز هذا هو قيمة الاحتمال المرافقة لقيمة فيشر (0.4436) وهي أكبر من مستوى المعنوية 0.05.

كما نلاحظ من الجدول أن قيمة فيشر المحسوبة الثانية (3.07259) أقل من قيمة فيشر الجدولية (4.26) عند مستوى معنوية 5%، ودرجة حرية 1 للبسط و24 للمقام، ومنه نقبل فرضية العدم بعدم وجود علاقة سببية من متغير البطالة إلى متغير الانفاق الحكومي، وما يعزز هذا هو قيمة الاحتمال المرافقة لقيمة فيشر (0.0935) وهي أكبر من مستوى المعنوية 0.05.

5-تحليل النتائج:

في نهاية هذه الدراسة القياسية التي حاولنا فيها قياس العلاقة بين متغيري النفقات العامة والبطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2015)، وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

-يعتبر التشغيل أحد الأهداف الهامة التي تسعى النفقات العامة إلى تحقيقها باعتبارها أداة هامة من أدوات السياسة المالية. -اختلفت المدارس الاقتصادية في تحليل العلاقة النظرية بين النفقات العامة والبطالة، وركزنا في دراستنا هذه على تحليل المدرسة الكينزية.

-ساهمت برامج الإنعاش الاقتصادي التي اتبعتها الجزائر منذ سنة 2001 دورا بارزا في تخفيض نسبة معدلات البطالة في الجزائر.

-السلاسل الزمنية للإنفاق العام والبطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2015) غير مستقرة في مستواها الأصلي، وعند الفروق الأولى، واستقرت فقط عند ادخال الفروق الثانية.

-لا توجد علاقة تكامل مشترك بين الانفاق العام والبطالة في المدى الطويل، وهذا يثبت أن العلاقة بين المتغيرين لا تكون في المدى الطويل.

-إذا تغير الانفاق العام فإن البطالة لا تتغير، وكذلك فإن تغير البطالة لا يؤدي إلى تغير الانفاق العام وذلك بدرجة تأخر تساوي الواحد (1).

6-الخاتمة:

تتنوع أدوات السياسة الاقتصادية التي تمتلكها الدولة للتحكم في المؤشرات الاقتصادية الكلية والتي تعتبر نسبة البطالة من أهمها، وتعتبر النفقات العامة إحدى هذه الأدوات لتحقيق نسبة تشغيل عالية قدر المستطاع، والجزائر مرت بظروف اقتصادية صعبة بداية التسعينات انعكست على معدلات البطالة التي عرفت معدلات كبيرة، إلا أنها استطاعت ومن خلال برامج الإنعاش الاقتصادي التي اتبعتها ابتداء من سنة 2001 التحكم في معدل البطالة، وذلك بالرغم من أن دراستنا القياسية هذه أثبتت أن العلاقة بين النفقات العامة والبطالة لا تكون في المدى الطويل، إضافة إلى أنه إذا تغير الانفاق العام فإن البطالة لا تتغير، وكذلك فإن تغير البطالة لا يؤدي إلى تغير الانفاق العام وذلك بدرجة تأخر تساوي الواحد (1).

التوصيات: في ضوء النتائج المتوصل إليها، يمكن تقديم مجموعة من الاقتراحات كما يلي:

- ضرورة تقليل الاعتماد على البترول كمصدر أساسي للعملة الصعبة للبلاد.
- العمل على تنويع الاقتصاد الوطني، بتنمية القطاعات الأخرى الأكثر استقرارا كالزراعة والصناعة والسياحة.
- اصلاح الإدارة الجبائية، مع العمل على جعلها أكبر مرونة وتكيفاً مع المستجدات الدولية في مجال الضرائب.
- ترشيد الانفاق العام، مع تحفيز الإدارات المحلية والشركات العامة على البحث على مصادر أخرى للتمويل وعدم الاعتماد فقط على الاعتمادات المركزية.
- تشجيع الشباب والعاطلين على العمل على إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة في إطار برامج تشغيل الشباب المعروفة حالياً.

7-الهوامش:

- ¹ فتحي احمد ذياب عواد، اقتصاديات المالية العامة، (عمان: دار الرضوان للنشر والتوزيع، 2013)، ص 59.
- ² سعيد علي عبيدي، اقتصاديات المالية العامة، (بغداد: دار دجلة، 2011)، ص 58.
- ³ محمد طاقة وهدى العزاوي، اقتصاديات المالية العامة، ط2، (عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2010)، ص 35.
- ⁴ معط الله أمال، آثار السياسة المالية على النمو الاقتصادي-دراسة قياسية لحالة الجزائر (2012-1970)، رسالة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص الاقتصاد الكمي، غير منشورة، الجزائر: جامعة تلمسان، 2014-2015، ص 26.
- ⁵ محرز محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، ط4، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2010)، ص ص 66-67.
- ⁶ بودخدخ كريم، أثر سياسة الانفاق العام على النمو الاقتصادي-دراسة حالة الجزائر (2009-2001)، رسالة الماجستير في علوم التسيير، تخصص نفود ومالية، غير منشورة، الجزائر: جامعة الجزائر، 2009-2010، ص 40.
- ⁷ ناصر دادي عدون وعبد الرحمان العايب، البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد من خلال حالة الجزائر، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2010)، ص 45.
- ⁸ علي عبد الوهاب نجا، مشكلة البطالة وأثر برامج الإصلاح الاقتصادي عليها دراسة تحليلية تطبيقية، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2005)، ص 9.
- ⁹ عيادة سعيد حسين، البطالة في الاقتصاد العراقي-أسبابها وسبل معالجها، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الانبار، العراق، السنة 2012، المجلد 4، العدد 8، ص 84.
- ¹⁰ بلعباس رايح وزكان أحمد، العلاقة بين الانفاق العام والبطالة دراسة قياسية لحالة الجزائر (1973-2008)، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، 15-16 نوفمبر 2011، ص 5.
- ¹¹ وليد عبد الحميد عافر، الاثار الاقتصادية الكلية لسياسة الانفاق الحكومي دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية، (بيروت: مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2010)، ص ص 161-162.

- ¹² بن عزة محمد، ترشيد سياسة الانفاق العام باتباع منهج الانضباط بالأهداف دراسة تحليلية قياسية لأثر الانفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير المالية العامة، غير منشورة، الجزائر: جامعة تلمسان، 2014-2015، ص 171.
- ¹³ مقراني حميد، أثر الانفاق الحكومي على معدلي البطالة والتضخم في الجزائر (1988-2012)، رسالة ماجستير شعبة العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، غير منشورة، الجزائر: جامعة بومرداس، 2014-2015، ص 81.
- ¹⁴ بلعباس رايح وزكان أحمد، مرجع سابق، ص 6.
- ¹⁵ معط الله أمال، مرجع سابق، ص 274.
- ¹⁶ جليط الطاهر، دراسة قياسية لمحددات البطالة في الجزائر للفترة 1980-2014، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، جامعة أم البواقي، العدد 06، ديسمبر 2016، ص 6.
- ¹⁷ بوزار ثافية، فعالية وانعكاسات سياسات التشغيل على البطالة والفقر في الجزائر خلال الفترة 1990-2014، (مداخلة)، الملتقى الدولي حول تقييم سياسات الاقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة، جامعة الجزائر 3، 08-09 ديسمبر 2014، ص 5.
- ¹⁸ رحيم حسين، سياسات التشغيل في الجزائر-تحليل وتقييم، مجلة بحوث اقتصادية عربية، بحوث اقتصادية عربية، العددان 61-62، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، مارس 2013، ص 134.
- ¹⁹ هواري عامر وقاسم حيزية، السياسة الاقتصادية في الجزائر بين خلق البطالة ومكافحتها، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول السياسات الاقتصادية الراهنة في الجزائر الواقع والتحديات، جامعة سوق أهراس، الجزائر، المنعقد بتاريخ 12-13 ديسمبر 2013، ص 14.
- ²⁰ شيخي محمد، طرق الاقتصاد القياسي، (عمان: دار الحامد، 2011)، ص 207.
- ²¹ المرجع السابق، ص 209.
- ²² المرجع السابق، ص 289.
- ²³ كامل كاظم علاوي ومحمد غالي راهي، تحليل وقياس العلاقة بين التوسع المالي والتغيرات الاقتصادية في العراق لمدة 1974-2010، مجلة الغرى للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الكوفة، العراق، السنة التاسعة، العدد التاسعة والعشرون، 2014، ص 225.